صحيح ابن خزيمة

ترجمة الامام ابن خزيمة

اسمه ولقبه وكنيته:

...شيخ الإسلام وإمام الأئمة في عصره، وفقيه الآفاق، أبوبكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، الحافظ الحجة صاحب التصانيف.

مولده وشيوخه:

...ولد – رحمه الله تعالى – في سنة ثلاث وعشرين ومائتين ببلدة نيسابور، واعتنى منذ صغره بالحديث والفقه حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان.

...وقد حدث عن خلق كثيرين من الشيوخ منهم البخاري ومسلم وقد حدثا عنه أيضاً – أي البخاري ومسلم – في غير الصحيحين.

...كذلك من أكابر شيوخ ابن خزيمة: الفلاس، وأبو كريب: "محمد بن العلاء"، ومحمد بن المثنى "الزمن"، ومحمد بن بشار "بندار"، وغير هؤلاء كثير.

ثناء العلماء عليه وذكر مذهبه:

...قال الدارقطني – رحمه الله –: "كان ابن خزيمة إماما ثبتاً معدوم النظير"، وكان رحمه الله – متجرداً للحق حتى وإن كان ينسب للمذهب الشافعي، ولكن لم يكن بالمتمذهب فيما يبدو للأذهان، أو فيما صار عليه المتأخرون الذين يتعصبون للمذهب، بل كان – رحمه الله تعالى – يقول: "ليس لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قول إذا صح الخبر"؛ فهذا دليل على تجرده – رحمه الله – للحق وعلى تعظيمه للسنة.

...يقول أبو بشير القطان: "رأى جار لابن خزيمة من أهل العلم كأن لوحاً عليه صورة نبينا صلى الله عليه وسلم، وابن خزيمة يصقله, فقال المعبر حينما ذكرت له هذه الرؤيا: هذا رجل يحيى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم".

...ويقول تلميذه ابن حبان: "ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها حتى كأن السنن كلها بين عينيه – إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط" أهـ.

شجاعته وجرأته في الحق:

...وكان – رحمه الله – جريئاً في الحق لا يخاف في الله لومة لائم، يقول هو عن نفسه: "كنت عند الأمير إسماعيل بن أحمد؛ فحدث عن أبيه بحديث وهم في إسناده، فرددته عليه، فلما خرجت من عنده قال أبوذر القاضي: قد كنا نعرف أن هذا الحديث خطأ منذ عشرين سنة، فلم يقدر واحد منا أن يرده عليه، قال ابن خزيمة: فقلت له: لا يحل لي أن أسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه خطأ أو تحريف فلا أرده".

ذكر كرامة حدثت له في إحدى رحلاته للعلم:

...وقد كان حريصاً على التلقي منذ الصغر، والرحلة في طلب العلم، فقد رحل إلى كثير من البلدان ورافق في بعض رحلاته محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير وهو قرين له، وكذلك محمد بن نصر المروزي صاحب كتاب "تعظيم قدر الصلاة"، ومحمد بن هارون الروياني صاحب المسند، فهؤلاء الأربعة جمعتهم الرحلة بمصر، فأصابتهم مخمصة، فنفد ما معهم من المال والزاد، ولم يبق عندهم ما يقوتهم وأضربهم الجوع.

...فاجتمعوا ليلة في منزل كانوا يأوون إليه، فتشاوروا في أمرهم، فاتفق رأيهم على أن يستهموا ويضربوا القرعة، فمن خرجت عليه القرعة، سأل لأصحابه الطعام، فخرجت القرعة على ابن خزيمة، والأمر ثقيل على النفس، فقال لأصحابه: أمهلوني حتى أصلي صلاة الخيرة – صلاة الاستخارة – فاندفع في الصلاة، فبينما هم كذلك فإذا هم بالشموع وخادم من قبل الوالي يدق الباب، ففتحوا فقال: أيكم محمد بن نصر؟ قيل: هو ذا، فأخرج صرة فيها خمسون ديناراً فدفعها إليه، ثم قال: وأيكم محمد بن جرير؟ فأعطاه خمسين ديناراً أيضاً، وكذلك الروياني وابن خزيمة.

...ثم قال: إن الأمير كان قائلاً(2) فرأى في المنام أن المحامد جياع قد طووا كشحهم، فأنفذ إليكم هذه الصرر، وأقسم عليكم إذا نفدت فابعثوا إلي أحدكم. فهذه الحكاية – إن صحت – فإنها تعتبر كرامة من الله تعالى لهؤلاء العلماء الأجلاء حينما رحلوا هذه الرحلة في سبيل الله – جل وعلا –، ونالهم ما نالهم من الجوع والعناء والمشقة.

وفاته – رحمه الله – ومصنفاته:

...توفي ابن خزيمة – رحمه الله – في ليلة السبت الثاني من ذي القعدة في سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، وقد خلف آثاراً علمية كثيرة، يقول عنها تلميذه الحاكم أبوعبدالله: "مصنفاته تزيد على المائة وأربعين كتاباً سوى المسائل، والمسائل المصنفة مائة جزء، وله فقه حديث بريرة في ثلاثة أجزاء".

...وهذه المؤلفات التي أشار إليها الحاكم لا نعلم أنه بقي منها في ذلك العصر سوى ثلاثة كتب، وهي:

أولاً: كتاب التوحيد، وقد طبع عدة مرات، وآخر طبعة تقع في مجلدين بتحقيق الشيخ عبدالعزيز الشهوان.

ثانياً: كتاب آخر لا يزال مخطوطاً حتى الآن وعنوانه "شأن الدعاء وتفسير الأدعية المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وهو من محفوظات المكتبة الظاهرية بدمشق.

ثالثاً: كتاب الصحيح المعروف بـ (صحيح ابن خزيمة)، وهو موضوع دراستنا.

اسم كتابه الصحيح، وسبب التسمية بذلك:

...ولقد اشتهر الكتاب بهذا الاسم – "صحيح ابن خزيمة" – بين العلماء مع أن اسمه الحقيقي ليس كذلك، وهذا أمر طبيعي، فشأنه كشأن كثير من الكتب الحديثية التي عناوينها تتسم بالطول ولكنها تختصر مثلما اختصر كتاب ابن خزيمة، فسمى بصحيح ابن خزيمة، فإننا نجد مثلاً أن اسم "صحيح البخاري": "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه".

...وكذلك "صحيح ابن حبان" – كما سيأتي – اسمه: "المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع".

...وكذلك "صحيح ابن خزيمة" اسم كتابه الحقيقي هو: "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم".

...فواضح من هذا العنوان أن هذا الكتاب مختصر من كتاب آخر وهذا هو الواقع، فإن ابن خزيمة – رحمه الله – اختصر هذا الصحيح من كتاب اسمه المسند الكبير.

ذكر بعض الأمثلة على ذلك:

...وقد أشار ابن خزيمة إلى ذلك الاختصار عدة مرات في ثنايا كتابه هذا وفي غيره، فمن ذلك قوله في المقدمة(3): "كتاب الوضوء مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم".

...ويقول في كتاب التوحيد(4): "قد أمليت طرق هذا الخبر في كتاب المختصر من كتاب الصلاة".

...وأشار إلى المسند الكبير في كتاب التوحيد فقال: "خرجته بطوله في كتاب الصدقات من كتاب الكبير".

...بل ذكر هذا "المسند الكبير" في الصحيح(5) نفسه عدة مرات، فقال: "وسأبين هذه المسائلة بتمامها في كتاب الصلاة في "المسند الكبير" لا المختصر".

...ويقول(6): "قد خرجت هذا الباب بتمامه في كتاب الصلاة من الكتاب الكبير".

ذكر طريقته في اختصار الأحاديث:

...ويتضح من طريقة ابن خزيمة – رحمه الله – في سياقه للأحاديث اختصاره للأحاديث، وبخاصة الأحاديث الطويلة، وهذا يدل على أنه أراد الاختصار في كتابه هذا ولم يرد التطويل، فنجده يقتصر على موضع الشاهد، ثم يقول: "وذكر الحديث"، فلا يتم الحديث.

مثال ذلك:

...مثل ما جاء في المجلد الأول ص79 حينما قال: "ثم أخذ بيمينه – يعني الماء – وصك بها وجهه ... وذكر الحديث".

...وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ألا أدلكم على ما يكفر الله به الخطايا ويزيد في الحسنان؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إسباغ الوضوء على المكاره، وانتظار الصلاة بعد الصلاة(7). وأخرج من الحديث هذا المقدار ثم قال بعد ذلك: ثم ذكر الحديث.

...وقال بعده: وهذا خبر طويل قد خرجته في أبواب ذوات عدد.

...وقد يختصر الحديث من وسطه كما فعل في حديث عمران بن حصين في سفره مع النبي صلى الله عليه وسلم حيث ناموا عن صلاة الفجر، والحديث مشهور، وفي هذا الحديث يقول عمران – رضي الله عنه – : "فما أيقظنا إلا حر الشمس".

...قال ابن خزيمة في هذه الأثناء: "فذكر بعض الحديث ثم نادى بالصلاة"، ثم ذكر ابن خزيمة باقي الحديث. فجميع هذا يدل على أنه أراد الاختصار في كتابه هذا.

تعهده كتبه بالزيادة والتنقيح:

...وكعادة كثير من العلماء حينما يصنف الواحد منهم الكتاب نجده لايزال يتعهد كتابه هذا بالزيادة والحذف، والتنسيق، وما إلى ذلك، فنجد ابن خزيمة – رحمه الله – يصنع هذا الصنيع.

...يدل عليه ما يظهر من كلامه عن "المسند الكبير" حينما يقول مرة – كما سبق منذ قليل –: "قد خرجت هذا الباب بتمامه في كتاب الصلاة في كتاب الكبير"، وهذا يدل على أنه صنفه قبل ذلك، ثم يعود مرة أخرى فيقول: "سأبين هذه المسائلة بتمامها في كتاب الصلاة في "المسند الكبير" لا "المختصر". وهذا يدل على أنه استدرك وسيلحق ذلك.

إملاؤه لكتبه ودليل ذلك:

...وعادته أيضاً كعادة كثير من علماء تلك العصور حينما يصنف الواحد منهم المصنف، ثم يمليه على تلاميذه إملاء، يدل على ذلك كثير من عباراته في ثنايا كتابه الصحيح(8)، قال: "وقد أمليت هذا الباب من كتاب الأيمان والنذور"، فيدل على أنه يملي الحديث إملاء.

مكانة صحيح ابن خزيمة، ومنزلته عند العلماء:

...أما بالنسبة لمكانة كتابه الصحيح، ومنزلته عند العلماء، فتقدم قبل قليل ذكر بعض العلماء لهذا الكتاب، وثناؤهم عليه، واعتباره من الكتب التي يؤخذ منها الصحيح الزائد على ما في الصحيحين، بل قدموه على سائر الكتب التي ألفت في الصحيح المجرد – سوى الصحيحين–، ومن هؤلاء: ابن الصلاح، والعراقي، والسيوطي، وأحمد شاكر – رحمهم الله تعالى – ...وقد ذكر الخطيب البغدادي – رحمه الله – في كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع" ذكر في معرض النصيحة لطلبة العلم، ذكر أحق الكتب بالتقديم بالسماع – يعني ما ينبغي لطالب العلم أن يقدمه حينما يريد أن يسمع الحديث–، فقال: "أحقها بالتقديم كتاب الجامع والمسند الصحيحين، لمحمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج النيسابوري". ثم أخذ يذكر بعض الكتب الأخرى، ثم قال: "وكتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، الذي اشترط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي صلى الله عليه وسلم".

...والسيوطي في مقدمة كتابه "جمع الجوامع" ذكر الكتب التي إذا عزى الحديث إليها، فمجرد عزوه إلى أحد هذا الكتب معلم بالصحة – أي لا يحتاج الأمر إلى التنصيص على هذا الحديث صحيح – هذا عند السيوطي –، يقول: مجرد ما أعزو الحديث لهذه الكتب؛ فإن الحديث صحيح.

...من جملة ما قال في مقدمة كتابه "جمع الجوامع" – وهو لايزال مخطوطاً – قال: "وكذا ما في موطأ مالك وصحيح ابن خزيمة وأبي عوانة، فالعزو إليها معلم بالصحة".

...ويقول ابن كثير – رحمه الله تعالى –(9): "قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً".

...ويدل على مكانة هذا الكتاب مكانة مؤلفه عند العلماء، وشدة تحريه في الأسانيد، فإنه كما يقول السيوطي: "يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد"، ويقول – أي ابن خزيمة –: "إن صح الخبر، أو إن ثبت، ونحو ذلك".

ذكر بعض الأمثلة:

...ومن الأمثلة التي تدل على ما ذكرنا الحديث الذي أخرجه من طريق الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة ثم قال بعده: "هذا الخبر له علة لم يسمعه الأعمش من شقيق، لم أكن فهمته في الوقت"(10).

...يعني في وقت تدوينه لهذا الحديث لم يكن فهم هذه العلة، يدل عليها أنه اطلع عليها بعد ذلك ثم ألحق هذا الكلام إلحاقاً، فهذا يدل على شدة تحريه – رحمه الله –.

..."وسمي ابن خزيمة كتابه المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة، وهذه الشروط مثل شروط ابن حبان سواء؛ لأن ابن حبان تابع لابن خزيمة مغترف من بحره، ناسج على منواله، وبلا شك لأنه شيخه، ومما يعضد ما ذكرنا احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم أحاديثهم في المتابعات – كابن إسحاق، وأسامة ابن زيد الليثي، ومحمد بن عجلان، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وغير هؤلاء.

...فإذا تقرر ذلك عرفت أن حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وفي كتاب ابن حبان – صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن – ثم استثنى ابن حجر فقال –: ما لم يظهر في بعضها علة قادحة. وأما أن يكون مراد من يسميها صحيحة أنها جمعت الشروط المذكورة في حد الصحيح، فلا، والله أعلم". انتهى كلام ابن حجر.